



## مستجدات المالية العامة في اليمن

الواقع ... التحديات ... الأولويات

### إضاءات

يسلط هذا العدد الضوء على مستجدات المالية العامة في اليمن عام 2015، وفيما يلي مقتطفات سريعة:

- انخفاض إجمالي الإيرادات العامة للدولة بمعدل 53.7% . بسبب توقف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، وتعليق دعم المانحين للموازنة، وانخفاض الإيرادات الضريبية.
- انخفاض إجمالي النفقات العامة للدولة بمعدل 25% . متأثرة بتخفيض معظم بنود النفقات العامة بما فيها تجميد النفقات الرأسمالية وتعليق إعانات الرعاية الاجتماعية، وتقليص نفقات تشغيل مرافق الخدمات الأساسية.
- 15.4% نسبة عجز الموازنة العامة الصافي من الناتج المحلي الإجمالي متجاوز الحدود الآمنة.
- شكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي أهم مصادر تمويل عجز الموازنة بنسبة بلغت 84% من إجمالي قيمة عجز الموازنة العامة.
- ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي من 14.8 مليار دولار عام 2014 إلى 19 مليار دولار عام 2015، وتفاقم عبء الدين.
- تقدر الفجوة التمويلية للموازنة العامة للدولة بحوالي 5.8 مليار دولار عام 2016.

### المقدمة

يكتسب موضوع هذا الإصدار (مستجدات المالية العامة) أهمية كبيرة كونه يأتي مكملاً لموضوع الإصدار السابق حول القطاع الخاص. فالقطاعين العام والخاص هما اللذان يشكلان الركائز الرئيسيتين للنشاط الاقتصادي وتوليد فرص النمو والعمالة.

ويلعب القطاع العام أهمية بالغة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي في بلادنا حيث يساهم بما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي. ويوظف 31% من السكان العاملين. وبالتالي فإن التقلبات في هذا القطاع تنعكس على الحياة المعيشية لملايين المواطنين بصورة مباشرة وغير مباشرة. وتعاني الموازنة العامة من العديد من التحديات المزمنة أهمها تراجع إنتاج النفط، قصور النظام الضريبي، واختلال هيكل الإنفاق العام. إضافة إلى أعباء النفقات الإضافية للمرحلة الانتقالية، واستهداف البنية التحتية للنفط والغاز والكهرباء.

وفي عام 2015، تراجعت الإيرادات العامة بصورة غير مسبوقة، وتقلصت النفقات بما في ذلك تجميد البرنامج الاستثماري العام وتعليق صرف الإعانات النقدية للفقراء. وتفاقم عجز الموازنة العامة وعبء المديونية الداخلية. وتجاوز تلك التحديات فإن الأمر يتطلب دراسة الخيارات المناسبة لتمويل عجز الموازنة العامة من مصادر حقيقية، وبما يضمن الاستمرار في دفع النفقات الحتمية وأهمها الأجور والمرتبات، إعانات الرعاية الاجتماعية للفقراء، والنفقات التشغيلية للخدمات الأساسية. ولاشك أن من أهم تلك الخيارات استعادة إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال.

وفي إطار البحث عن الخيارات التمويلية لا تقوت الإشارة إلى أهمية استعادة دور الموازنة في تحفيز النمو الاقتصادي عبر البرنامج الاستثماري العام والذي ينبغي أن يكون عند مستوى يسمح بالتعافي الاقتصادي وتحريك شريان الاقتصاد وقطاعاته المختلفة.

أ.د/محمد عبد الواحد الميتمي  
وزير التخطيط والتعاون الدولي

### أولاً: دور المالية العامة في التنمية (قبل الحرب):

يلعب القطاع الحكومي والعام وبالتالي المالية العامة دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن. ومن أهم سمات هذا الدور ما يلي:

في الجانب الاقتصادي، ساهم القطاع الحكومي والعام بنسبة 46.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014. وساهم بحوالي 35% من الاستثمار الإجمالي و17.6% من الاستهلاك النهائي الكلي عام 2013. ويساهم القطاع العام بحوالي 45% من الصادرات السلعية (نفط وغاز)، و27% من الواردات السلعية (وقود). كما يعتبر القطاع العام محركاً أساسياً لأنشطة القطاع الخاص بما في ذلك أنشطة الإنشاءات والنقل الجوي والبحري. وكذلك تقوم الموازنة بتوظيف جزء هام من موارد القطاع المصرفي عبر أدون الخزانة.

وفي الجانب الاجتماعي، يوظف القطاع العام 31% من السكان العاملين عامي 2013-2014. ويقدر عدد العاملين في مؤسسات الدولة بـ 1.1 مليون موظف، ويعيلون ملايين الأفراد. إضافة إلى قيام المالية العامة بتمويل الإعانات النقدية المقدمة لحوالي 1.5 مليون حالة فقيرة في صندوق الرعاية الاجتماعية حتى نهاية 2014. وكذلك، يعد قطاع الحكومة المسئول الأول عن تقديم الخدمات الأساسية للسكان (تعليم، صحة، مياه، كهرباء...).

وفي ضوء ما سبق، لا شك أن التقلبات في المالية العامة للدولة تؤثر بقوة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن والظروف المعيشية لملايين اليمنيين. وهذا يتطلب استئثار المخاطر المالية والاقتصادية الناتجة على حياة الناس ومعيشتهم والحيلولة دون المزيد من التدهور والمعاناة.

### حقائق ومؤشرات

- يتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي بـ 34.6%، وتساعد معدل التضخم بأكثر من 30% عام 2015.
- 5.8 مليار دولار الفجوة التمويلية المقدرة للموازنة العامة للدولة عام 2016، بدون احتياجات إعادة الإعمار.
- ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي إلى 270 ريال/دولار في فبراير 2016 مقارنة بـ 214.9 ريال/دولار في فبراير 2015.
- غياب الكهرباء من الشبكة العامة كلياً عن صنعاء وكثير من المحافظات منذ حوالي 6 شهور.
- واردات الوقود تمثل 89% و16% من احتياجات السوق المحلي في نوفمبر وديسمبر على التوالي. (OCHA, Shipment Snapshot, Jan. 2016)
- 14.4 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي. و1.8 مليون طفل معرضين لخطر سوء التغذية. (OCHA, Humanitarian bulletin, Issue 8, Feb. 2016)
- 21.2 مليون (82% من السكان) يحتاجون إلى مساعدة إنسانية. منهم 9.9 مليون طفل. و2.5 مليون نازحاً داخلياً (31% أطفال). (Jan. 2016 26-UNICEF, SitRep, 13)

## ثانياً: الوضع الراهن للمالية العامة

ت تعاني المالية العامة في اليمن من اختلالات مزمنة أضعفت قدرتها في القيام بوظيفتها التنموية والاجتماعية المأمولة. وفي عام 2015، تعرضت لصدمات قوية وغير مسبوقه في جانبي الإيرادات والنفقات نستعرضها فيما يلي:

### 1- تدهور الإيرادات العامة:

تشير البيانات الفعلية الأولية إلى انخفاض إجمالي الإيرادات العامة للدولة بحوالي 53.7 % عام 2015 مقارنة بما كانت عليه عام 2014. وأصبحت إجمالي الإيرادات غير قادرة على تغطية المرتبات والأجور منذ شهر يونيو 2015، ويعود ذلك إلى تدهور معظم مكونات الإيرادات العامة للدولة. وأهمها ما يلي:

#### 1.1- توقف الإيرادات النفطية:

تعلق أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في اليمن وتوقف إنتاج وتصدير النفط الخام نهاية الربع الأول من عام 2015، وكذلك، توقف إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال. مما حرم الموازنة من موارد هي في أمس الحاجة إليها. وبالنتيجة، انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من 45.3 % من إجمالي الإيرادات العامة عام 2014 إلى 22.4 % عام 2015.

تعد الإيرادات النفطية المورد الرئيسي للموازنة العامة للدولة، إلا هذه الموارد معرضة للنفاد حيث شهدت حصة الحكومة من كميات إنتاج النفط الخام تراجعاً مستمراً بلغ 6.5 % سنوياً في المتوسط خلال الفترة 2001-2014. ويتوقع في ضوء الاحتياطي المثبت استمرار مسار التراجع مستقبلاً.

وفي عام 2015، تراجع إيرادات النفط والغاز بمعدل 77.1 % . بسبب

#### 1.2- تدني الحصيلة الضريبية:

تعد اليمن من الدول الأقل تحصيلاً للإيرادات الضريبية، والتي شكلت أقل من 9 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الماضية في حين تصل في المتوسط إلى 17.7 % في الاقتصاديات النامية المشابهة للاقتصاد اليمني. وهذا يعود إلى قصور فعالية النظام الضريبي في اليمن وعدم سيادة القانون الضريبي وانتشار الفساد.

وفي عام 2015، انخفضت الإيرادات الضريبية بحوالي 19.2 %، بسبب انعدام الأمن في كثير من المناطق، وتقييد حركة التجارة الخارجية وتضرر المنافذ الجمركية في عدن والحديدة، وانكماش النشاط الاقتصادي.

ونظراً للتراجع في مورد النفط الخام، فإن الحاجة تبدو أكثر إلحاحاً لتعبئة الموارد الضريبية (بعد التعافي الاقتصادي) التي تعد مورداً مستداماً.

#### 1.3- تعليق التمويل الخارجي:

المصدر: IMF, 2014

دعم المانحين للموازنة العامة للدولة. وبالنتيجة، انخفضت نسبة مساهمة المنح والقروض الخارجية من 13.5 % من إجمالي الإيرادات العامة عام 2014 إلى 1.9 % عام 2015. وفي ظل محدودية الموارد المحلية، فإنه يعول على الموارد الخارجية في تمويل مشاريع إعادة الإعمار ودعم جهود التنمية على المدى المتوسط.

بلغ إجمالي المنح والقروض الخارجية المقدمة للموازنة العامة حوالي 4.8 مليار دولار (معظمها منح)، وشكلت 14.4 % من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2012-2014. ولعبت دوراً أساسياً في احتواء عجز الموازنة وتحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال المرحلة الانتقالية. وفي عام 2015، انخفضت إيرادات المنح والقروض الخارجية بصورة حادة إلى 10.6 مليار ريال (ما يعادل 94.1 مليون دولار)، أي بمعدل - 93.5 % . بسبب تعليق

الإيرادات العامة للدولة 2015-2014	الإيرادات العامة (مليار ريال)		معدل النمو %	% من إجمالي الإيرادات		% من الناتج المحلي الإجمالي	
	2015	2014		2015	2014	2015	2014
إجمالي الإيرادات	1062.7	2293.0	-53.7	100.0	100.0	18.0	31.4
1- الإيرادات النفطية:	237.6	1039.2	-77.1	22.4	45.3	4.0	14.2
النفط المصدر	78.7	383.8	-79.5	7.4	16.7	1.3	5.3
النفط المباع محلياً	46.4	444.8	-89.6	4.4	19.4	0.8	6.1
الغاز المصدر	54.5	158.3	-65.6	5.1	6.9	0.9	2.2
الغاز المباع محلياً	58.0	52.3	10.8	5.5	2.3	1.0	0.7
2- الإيرادات غير النفطية ومنها:	825.2	1253.8	-34.2	77.6	54.7	14.0	17.2
الإيرادات الضريبية ومنها:	474.0	586.4	-19.2	44.6	25.6	8.0	8.0
إيرادات الجمارك	66.8	111.5	-40.0	6.3	4.9	1.1	1.5
الإيرادات غير الضريبية ومنها:	351.2	667.4	-47.4	33.0	29.1	6.0	9.1
الاقتراض الخارجي	9.6	61.6	-84.4	0.9	2.7	0.2	0.8
المنح الخارجية	10.6	248.2	-95.7	1.0	10.8	0.2	3.4

## 2- انخفاض النفقات العامة :

تشير البيانات الفعلية الأولية إلى انخفاض إجمالي النفقات العامة بحوالي 25 % عام 2015. مما يساهم في خفض الطلب الكلي والدخل والتوظيف في الاقتصاد. ويعود ذلك إلى تراجع معظم بنود النفقات الجارية والرأسمالية باستثناء فوائد الدين العام. لقد انخفضت النفقات الجارية بحوالي 23.2 % عام 2015، ويرجع ذلك بدرجة رئيسية إلى توقف دعم الوقود، وانخفاض نفقات السلع والخدمات. إضافة إلى تعليق صرف الإعانات النقدية للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية بصورة تامة. مما فاقم الظروف المعيشية للأسر الفقيرة المستحقة للإعانات.

### الموازنة العامة للدولة .... والحماية الاجتماعية للفقراء

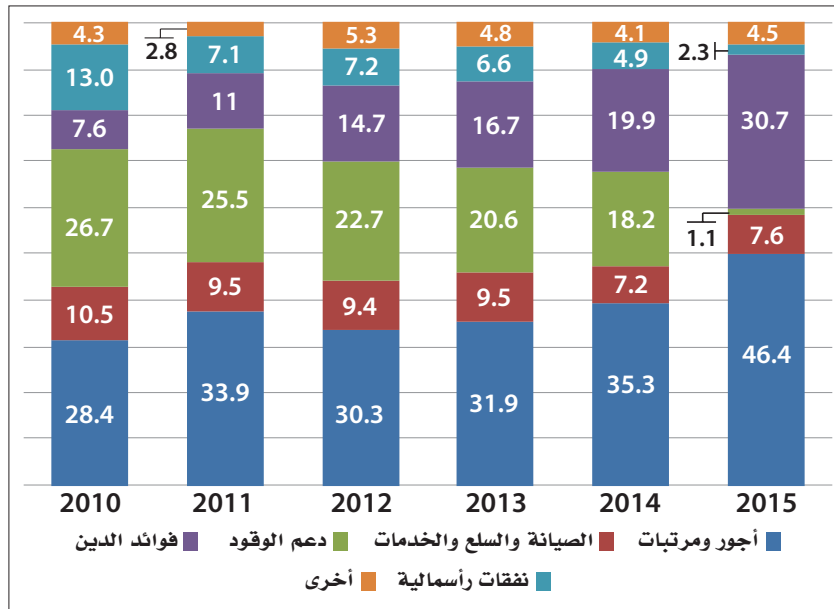
النقدية الذي يتراوح بين 3000-6000 ريال (أي ما يعادل حوالي 14 إلى 28 دولار) شهرياً لكل حالة (أسرة). وكون حوالي 39 % من المستفيدين هم من المعاقين والأطفال الأيتام والنساء بدون عائل، فإن هذا النوع من الإعانات يعد ضمن الإعانات الإنسانية. وهذا يستدعي تبني معالجات عاجلة لاستئناف صرف الإعانات النقدية التي يستفيد منها أكثر من 1.5 مليون حالة من الفئات الأشد فقراً في المجتمع.

واجهت الموازنة العامة للدولة ظروفاً استثنائية عام 2015، ولم تتمكن من القيام بالحد الأدنى من وظائفها التنموية والإنسانية. لقد تم تعليق مشاريع البرنامج الاستثماري العام، وتقليص كثير من بنود النفقات بما فيها النفقات التشغيلية لقطاعات هامة مثل التعليم والصحة والمياه والكهرباء، مما يصعب وصول السكان للخدمات الأساسية.

وتأثر الفقراء بصورة مباشرة، نتيجة عدم صرف الإعانات النقدية للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية عام 2015، وذلك رغم ضالة مبلغ الإعانات

وبالنسبة للنفقات الرأسمالية (الباب الرابع)، فإن سياسات زيادة الانفاق الاستثماري تمثل أداة فاعلة لحفز النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل والتخفيف من الفقر (خاصة أثناء الركود الاقتصادي). ومع ذلك، فقد انخفضت من 4.05 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى 1.76 %، و 0.76 % من الناتج المحلي الإجمالي عامي 2014 و 2015 على التوالي. وانخفضت القيمة المطلقة للنفقات الرأسمالية بما يقارب الثلثين عام 2015. مما أدى إلى تضرر قطاع الإنشاءات والأنشطة المرتبطة به، وساهم في تدني النمو الاقتصادي.

### هيكل النفقات العامة %



ويلاحظ من الشكل اتساع اختلالات هيكل النفقات العامة للدولة بصورة حادة عام 2015. لقد استحوذت النفقات الجارية على 93.3 % من إجمالي النفقات العامة، اتجه معظمها لصالح فاتورة الأجور والمرتبات وفوائد الدين العام. ورغم تلاشي نفقات دعم الوقود التي كان يؤمل أن تتيح مساحة أكبر للنفقات الرأسمالية، إلا أن الأخيرة انخفضت مساهمتها أكثر إلى 2.3 % من إجمالي النفقات العامة.

ونظراً لتدهور الإيرادات العامة للدولة، تركز الموازنة في الوقت الراهن على دفع نفقات الأجور والمرتبات للموظفين ومدفوعات الفائدة على الدين العام وتغطية جزء يسير من نفقات تشغيل المرافق العامة.

ومحصلة لما سبق، أفضى هيمنة الإنفاق الجاري الحتمي وتدهور الموارد المالية إلى إخراج السياسة الإنفاقية للموازنة عن مسار السيطرة، وصعب إمكانية الاستفادة منها كإحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في دعم النمو الاقتصادي والتشغيل.

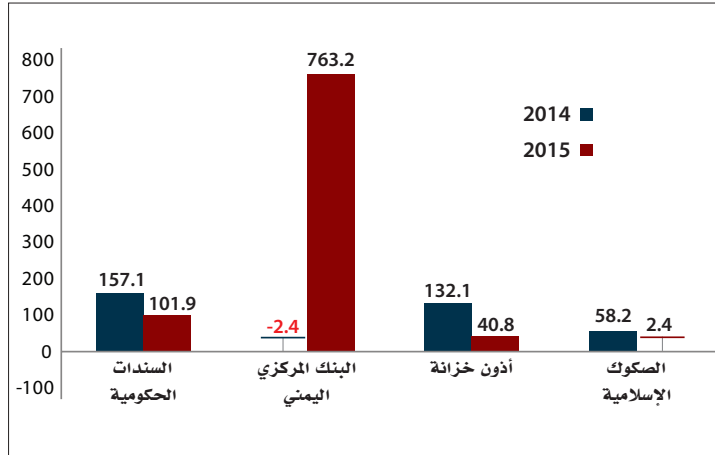
النفقات العامة (مليار ريال)	النفقات العامة للدولة 2015-2014		معدل النمو %	% من إجمالي النفقات		% من الناتج المحلي الإجمالي
	2015	2014		2015	2014	
الإجمالي العام للنفقات	1971.9	2629.0	-25.0	100.0	100.0	33.4
1- النفقات الجارية ومنها:	1839.0	2393.3	-23.2	93.3	91.0	31.2
- الأجور والمرتبات	915.0	927.8	-1.4	46.4	35.3	15.5
- الصيانة والسلع والخدمات	149.8	189.6	-21.0	7.6	7.2	2.5
- فوائد الدين العام:	605.5	524.1	15.5	30.7	19.9	10.3
محلية	590.3	507.6	16.3	29.9	19.3	10.0
خارجية	15.2	16.5	-7.7	0.8	0.6	0.3
- دعم المشتقات النفطية	20.7	479.4	-95.7	1.1	18.2	0.4
2- النفقات الرأسمالية	44.9	128.6	-65.1	2.3	4.9	0.8
3- أخرى	88.0	107.0	-17.8	4.5	4.1	1.5

### 3- تفاقم عجز الموازنة العامة :

تظهر البيانات الفعلية الأولية، تجاوز نسبة عجز الموازنة العامة الصافي الحدود الآمنة (- 15.4 من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2015. ويوجد صعوبة في تمويل عجز الموازنة من موارد حقيقية بسبب فقدان أكثر من نصف الإيرادات العامة للدولة وتراجع الطلب على أذون الخزانة والسندات الحكومية.

ولذلك تم اللجوء إلى تمويل عجز الموازنة عبر الاقتراض المباشر من البنك المركزي اليمني بنسبة بلغت 84 % من إجمالي قيمة عجز الموازنة عام 2015. ويحمل الاقتراض المباشر من البنك المركزي مخاطر كثيرة على الوضع الاقتصادي أهمها: زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات، إضعاف العملة الوطنية، ارتفاع معدلات التضخم وتدني مستويات المعيشة، وارتفاع عبء الدين العام المحلي. وهذا يحتم التسريع بتعبئة الموارد الحقيقية اللازمة لتمويل النفقات الحتمية، وأهمها استئناف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال.

#### مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (مليار ريال)



#### عجز الموازنة العامة للدولة ومصار تمويله عامي 2014 و2015

2015	2014	عجز الموازنة العامة للدولة ومصار تمويله
908.3 -	344.9 -	عجز الموازنة الصافي (مليار ريال)
15.4 -	4.7 -	نسبة العجز الصافي من الناتج المحلي الإجمالي %
التوزيع النسبي لمصادر تمويل عجز الموازنة العامة %		
11.2	45.5	السندات الحكومية
84.0	0.7 -	البنك المركزي اليمني
4.5	38.3	اذون خزانة
0.3	16.9	الصكوك الإسلامية
100.0	100.0	الإجمالي

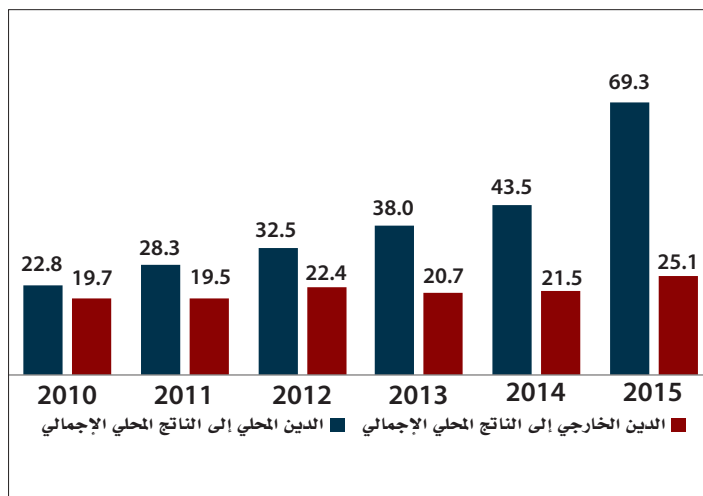
المصدر: وزارة المالية، نشرة إحصاءات مالية الحكومة، العدد (62)، الربع الرابع 2015.

### 4- زيادة أعباء الدين العام :

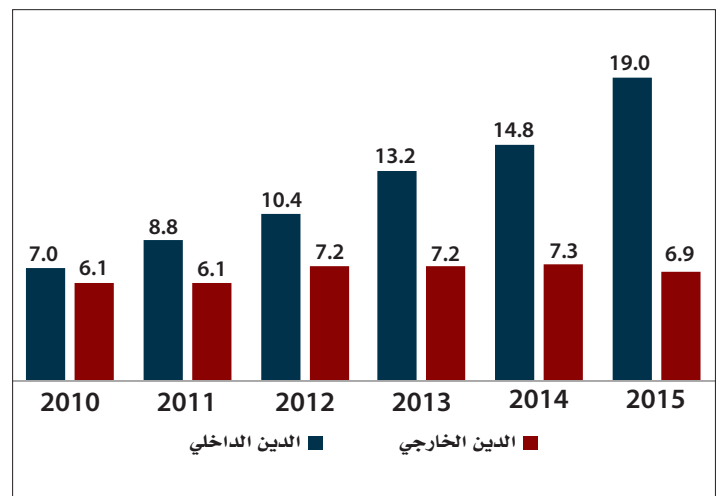
تأجيل سداد مستحقات خدمة الدين الخارجي مؤقتاً. وارتفعت القيمة المطلقة للدين المحلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة عام 2015. وكذلك، ارتفع عبء المديونية إلى مستويات تتذر بالخطر. وتعد أسعار الفائدة على الدين المحلي عالية (حوالي 16 % على أذون الخزانة)، ولذلك، استحوذت مدفوعات الفائدة على الدين العام المحلي ما يقارب ثلث النفقات العامة للدولة (29.9 % من النفقات العامة) عام 2015. وهذا يستدعي دراسة إمكانية إعادة هيكلة الدين المحلي.

ارتفع إجمالي رصيد الدين العام من 22.1 مليار دولار عام 2014، إلى 25.9 مليار دولار عام 2015. وبما يمثل 65.5 % و 94.4 % من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنوات على التوالي. ويلاحظ من الشكل، انخفاض الدين الخارجي بحوالي 400 مليون دولار عام 2015، بسبب تعليق القروض الخارجية وتسديد البنك المركزي لخدمة الدين الخارجي المستحقة. وتعد معظم ديون اليمن الخارجية قروض ميسرة من دول عربية وأجنبية ومن المؤسسات الدولية والصناديق والمنظمات الإقليمية. ونظراً لتآكل احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي، فيسكون من الأفضل التفاوض مع الدائنين على

#### نسبة الدين المحلي والخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي %

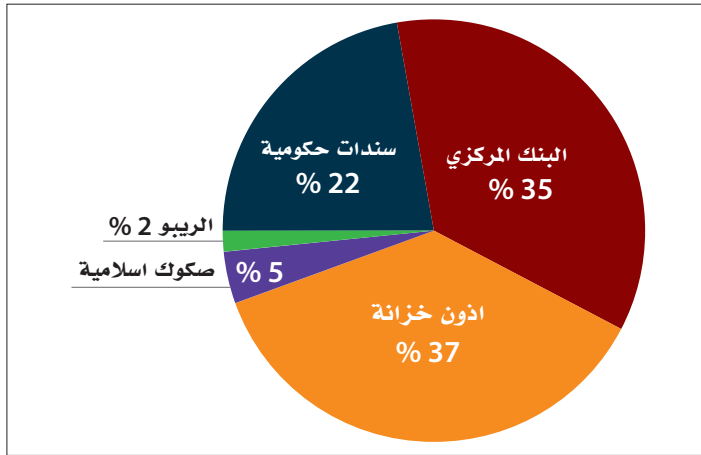


#### الدين المحلي والخارجي (مليار دولار)

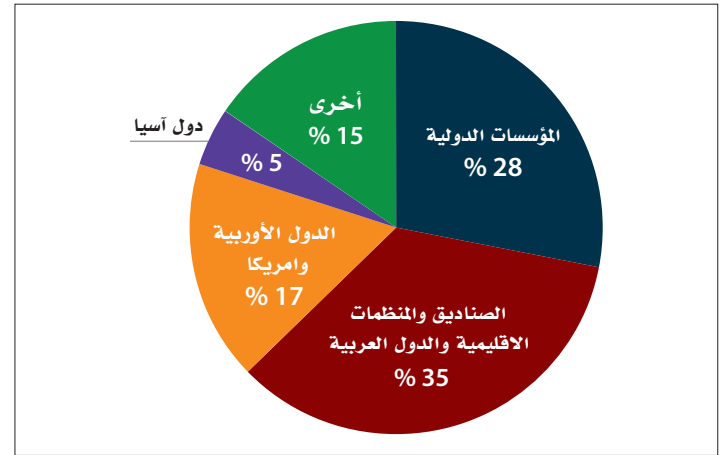


(1) في الوقت الراهن، تطالب البنوك الإسلامية البنك المركزي اليمني استيعاب فائض السيولة لديها عبر إصدار صكوك إسلامية لتمويل بعض المشاريع في الموازنة العامة للدولة أو مشاركتها في تمويل واردات المشتقات النفطية مثلاً.

هيكل الدين العام الداخلي في 31 ديسمبر 2015



هيكل الدين العام الخارجي % ، حتى 31 ديسمبر 2015

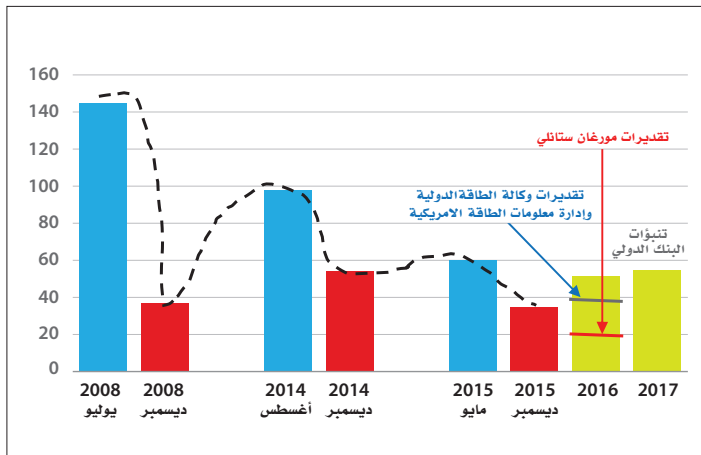


## ثالثاً: التحديات والمخاطر:

تواجه المالية العامة تحديات عميقة ومخاطر عالية في جانبي الإيرادات والنفقات ومن أبرزها:

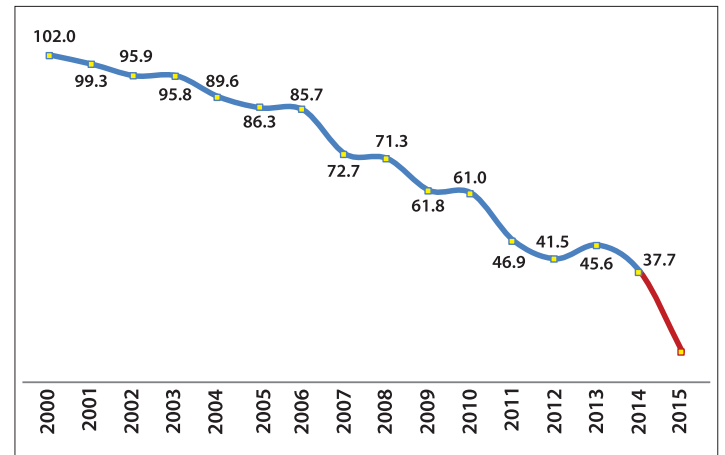
- فقدان الموازنة العامة لأهم مواردها (الإيرادات النفطية)، بسبب:
- خروج شركات النفط الأجنبية من اليمن وتوقف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال عام 2015. إضافة إلى جود تراجع مزمن في حصة الحكومة من كميات إنتاج النفط الخام منذ عام 2001.
- حدوث تراجع حاد في أسعار النفط الخام العالمية مما يقلل العوائد النفطية المتوقعة، وكذلك، يضعف اهتمام الشركات الأجنبية بالعودة إلى اليمن لاستئناف إنتاج النفط والغاز أو الاستثمار في تطوير حقول النفط الحالية، خاصة في ظل غياب الأمن والاعتداءات المتكررة على البنية التحتية للنفط والغاز والكهرباء

أسعار النفط (برنت ، دولار للبرميل)



المصدر: البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد (6)، يناير 2016.

حصة الدولة من إنتاج النفط الخام (مليون برميل)



المصدر: وزارة النفط والمعادن، نشرة إحصاءات النفط والمعادن، أعداد مختلفة.

- طول أمد الحرب والصراع واتساع نطاقها الجغرافي وتزايد حدة الركود الاقتصادي، مما يضعف الحصيلة الضريبية.
- تركيز الإيرادات غير النفطية في مناطق جغرافية محددة أهمها صناعة وعدن والحديدة. ولذلك، انعكست الأضرار التي لحقت بموانئ عدن والحديدة سلباً على الإيرادات العامة. ناهيك عن وجود قصور مزمن في فاعلية النظام الضريبي.
- تعليق التمويل الخارجي (المنح والقروض) للموازنة العامة عام 2015.
- فقدان السيطرة على السياسة المالية، بسبب هيمنة النفقات الجارية الحتمية ولم يعد هنالك فضاء مالي يسمح للسياسة المالية بالحركة.
- تعليق نفقات الرعاية الاجتماعية للفقراء وتجميد النفقات الرأسمالية، وتقليص نفقات التشغيل للخدمات الأساسية. مما يزيد المعاناة الإنسانية للسكان.
- تركيز الاعتماد على الاقتراض المباشر من البنك المركزي اليمني لسد عجز الموازنة وتفاقم عبء الدين العام، يشكل تهديد جديد للاقتصاد الوطني.
- ارتفاع تكلفة فاتورة إعادة الإعمار ومتطلبات استعادة التعافي الاقتصادي والاجتماعي.

## رابعاً: التدخلات ذات الأولوية:

لتجاوز التحديات والمخاطر التي تواجه الماوية العامة وتمويلها من مصادر حقيقية، يقترح حزمة من التدخلات ذات الأولوية، وأهمها ما يلي:

أولويات متوسطة المدى	الأولويات العاجلة	القضايا الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• توفير حماية أمنية فعالة للشركات النفطية، وأنابيب تصدير النفط والغاز وخطوط نقل الكهرباء.</li> <li>• تكثيف جهود البحث والتنقيب عن النفط والغاز، وتحفيز الشركات النفطية على تطوير الحقول الحالية لإنتاج النفط.</li> <li>• فرض سيادة القانون الضريبي وتطوير كفاءة إدارة كبار المكلفين في مصلحة الضرائب.</li> <li>• تطوير إدارة المالية العامة وإصلاح مؤسسات القطاع الاقتصادي والعام.</li> <li>• حشد دعم المانحين المباشر للموازنة لتقوم بوظائفها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• استئناف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز وإيداع حصة الحكومة في البنك المركزي اليمني.</li> <li>• تحفيز مؤسسات القطاع الخاص على تسديد المتأخرات الضريبية.</li> <li>• تعزيز الرقابة على إيرادات وحدات القطاع الاقتصادي.</li> <li>• البحث عن موارد خارجية (منح نقدية ومساعدات عينية) لتغطية النفقات الحتمية في الموازنة العامة.</li> <li>• دراسة فرض ضريبة (مؤقتة) على الوقود كخيار بديل عن التمويل التضخمي لعجز الموازنة الذي يؤثر على قيمة العملة الوطنية.</li> <li>• رفع الرسوم الجمركية (مؤقتاً) على السلع الكمالية والتي لها بدائل محلية.</li> <li>• رفع أسعار الخدمات الحكومية إن وجدت بما يغطي تكاليف الإنتاج.</li> <li>• إصدار صكوك اسلامية للاستفادة من فائض السيولة لدى البنوك الإسلامية في تمويل بعض مشاريع الموازنة أو واردات الوقود.</li> </ul>	تعبئة الإيرادات العامة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• استبعاد الموظفين الوهميين والمزدوجين في الخدمة المدنية والجيش والأمن.</li> <li>• ضمان تحرير أسعار الوقود كلياً.</li> <li>• تحديد أولوية الإنفاق على البرامج الاستثمارية وإعطاء أولوية لبرامج إعادة الإعمار واستكمال المشاريع المتعثرة.</li> <li>• إعادة هيكلة النفقات العامة لصالح الإنفاق الاجتماعي والتنمية. ورفع نفقات الصيانة والتشغيل.</li> <li>• تمويل برنامج استثماري قوي لتحفيز الاقتصاد الوطني.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• استمرار دفع النفقات الحتمية وخاصة الأجور والمرتببات، إعانات الرعاية الاجتماعية للفقراء، والنفقات التشغيلية للتعليم والصحة والمياه والكهرباء.</li> <li>• البحث في إمكانية استبعاد الموظفين الوهميين والمزدوجين.</li> <li>• تحفيز موظفي الحكومة (خاصة البطالة المقنعة) على أخذ إجازات طويلة مقابل إعطائهم جزء من الراتب (50% من الراتب مثلاً).</li> <li>• تقليص حجم البعثات الدبلوماسية لسفارات اليمن في الخارج.</li> </ul>	إدارة النفقات العامة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• عقد مؤتمر دولي لإعفاء اليمن من الديون الخارجية وإعادة جدولتها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إبلاغ الدائنين الخارجيين بعدم القدرة على سداد الديون الخارجية.</li> <li>• البحث في إمكانية إعادة جدولة الدين المحلي.</li> </ul>	الحد من تنامي عبء الدين

المصدر الرئيسي للبيانات:

وزارة المالية، نشرة إحصاءات مالية الحكومة، العدد (62)، الربع الرابع 2015.

## معلومات الاتصال:

لتزيد من المعلومات حول موضوعات النشرة، يمكن التواصل مع: أ. عبد المجيد البطلي

البريد الإلكتروني: aalbatally@gmail.com، موبايل: 967771555730

www.mpic-yemen.org